

Distr.: General
3 June 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
16-7 تموز/يوليه 2020
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*
العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل
والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

مساهمة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغرض تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/HLPF/2020/1

260620 170620 20-07410 (A)



مساهمة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

موجز

تعين تأجيل الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي كان من المقرر عقده في هافانا في الفترة من 28 إلى 31 آذار/مارس 2020، برئاسة حكومة كوبا، بسبب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويواجه العالم أزمة إنسانية وصحية لم يسبق لها مثيل في القرن الماضي. فقد أدى انتشار هذه الجائحة إلى ضرب اقتصاد عالمي أضعفه أصلاً بطء النمو وتزايد عدم المساواة. ومع ازدياد عدم اليقين بشأن توقعات وطأة الجائحة ومدتها، بدأت الاقتصادات والمجتمعات تتغلق ودخلت في حالة شلل. وربما تكون الآثار المترتبة على ذلك مدمرة، على المدى القصير بل حتى على المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها صارت تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى للمضي قدماً في إرساء نموذج إنمائي جديد قادر على القضاء على الفقر المدقع، وتوليد فرص عمل جيدة، وضمان حياة صحية، وتعزيز الرفاه للجميع في كل الأعمار، ومعالجة الأزمة البيئية مع الحرص على ألا يُترك أحد خلف الركب.

ولمواصلة هذه الجهود في المنطقة، أسهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسلسلة من الإجراءات تشمل منصات معرفية ووثائق واجتماعات إلكترونية، وهي الإسهامات التي يرد تبيانها أدناه.

أولا - بوابة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بوابة أهداف التنمية المستدامة)⁽¹⁾

1 - بوابة أهداف التنمية المستدامة منصة استحدثتها منظومة الأمم المتحدة بشكل تعاوني على الصعيد الإقليمي، استجابة للتوصيتين 2 و 4 لإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل كما ترد مبينة في تقرير الأمين العام⁽²⁾، بشأن إنشاء مراكز قوية لإدارة المعارف (التوصية رقم 2) وإطلاق عملية لإدارة التغيير على أساس كل منطقة على حدة، تسعى إلى توطيد القدرات القائمة فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات (التوصية رقم 4).

2 - وقد استُحدثت "بوابة أهداف التنمية المستدامة" باعتبارها مساهمة في الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي كان مقرراً عقده في آذار/مارس 2020، لتكون بمثابة منصة إقليمية مشتركة بين الوكالات للمعارف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقد استُحدثت هذه المنصة بفضل إسهامات مقدمة من جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعُرضت على البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الجامعة التابعة للجنة، المعقود في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2019⁽³⁾، وعلى نائب الأمين العام والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة في المنطقة في آذار/مارس 2020، ثم على الممثلين الدائمين لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعددها 33 بلداً، في 15 أيار/مايو 2020 في اجتماع إلكتروني عقد تحضيراً للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

3 - وتشكل هذه المنصة، المتاحة باللغتين الإنكليزية والإسبانية، مدخلاً إلى جميع المعلومات المتعلقة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وهي تتيح للبلدان - ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية - الحصول على معارف متخصصة للاستجابة للاحتياجات الوطنية المتصلة بخطة عام 2030. وتيسر أيضاً المتابعة الإحصائية للتقدم المحرز نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والقطري، وتعزز التعاون والتآزر على نطاق كل كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

4 - وتحتوي البوابة على أكثر من 1 500 مصدر من مصادر المعلومات المستقاة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنطقة. وفيما يتعلق بالمعلومات الإحصائية، تشتمل البوابة على قاعدة بيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وعلى المعلومات التي تحظى بالأولوية بالنسبة للمنطقة، مع وصلات إلى أكثر من 50 قاعدة بيانات إحصائية للوكالات الراعية في المنظومة، علاوة على وصلات إلى قواعد بيانات وبوابات قطرية. وتتضمن أيضاً وصفاً لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ولما يتصل به مؤشرات، ومعلومات إقليمية وقطرية. ويشتمل القسم المتعلق بالبلدان على الاستعراضات الطوعية القطرية

(1) انظر [على الإنترنت]: <https://agenda2030lac.org/es>.

(2) انظر تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، 2019. تقرير الأمين العام (A/74/73-E/2019/14)، نيويورك، 2019.

(3) انظر [على الإنترنت]: <https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45264/LC/PLEN.34/5>. انظر [على الإنترنت]: <https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45264/LC/PLEN.34/5>. S2000214_en.pdf?sequence=1

المقدّمة، وعلى وصلات إلى مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وكيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في البلد المعني، والمكاتب الإحصائية الوطنية. ويشتمل القسم المتعلق بالإحصاءات على ستة أجزاء تتضمن بيانات قطرية وإقليمية وعالمية، بما في ذلك معلومات عن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانياً - الوثيقة المعنونة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في السياق العالمي والإقليمي الجديد: سيناريوهات وإسقاطات في ظل الأزمة الراهنة⁽⁴⁾

5 - تتضمن هذه الوثيقة لمحة عامة عن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي التي تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتقدم تحليلاً مستقبلياً للتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات ذات الصلة على أساس 72 سلسلة إحصائية تتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وهي تحاكي سيناريوهات لعام 2030 في ثلاثة مواضيع حاسمة (وهي البطالة، والفقر المدقع، وانبعاثات غازات الدفيئة). وعلى هذا الأساس، تُختتم الوثيقة بتقييم للمخاطر التي تواجه تحقيق خطة عام 2030 في المنطقة. وتشمل جميع التحليلات عناصر تتعلق بآثار جائحة كوفيد-19، في حدود ما كان متاحاً من معلومات في الأسبوع الأخير من آذار/مارس 2020، على أساس وجوب توخي الحذر في تفسير نمط المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، في سياق أجواء عدم اليقين السائدة حالياً.

6 - ويخلص الاستعراض الذي أُجري إلى أن روح الشمولية المتوخاة من خطة عام 2030 بات لأنه، رغم إنجاز عدد قليل من الأهداف، يتعذر تحقيق أهداف أخرى بدون تدخلات كبيرة في مجال السياسات، في حين يبدو أن هناك أهدافاً لن يتسنى تحقيقها. وتُبين أكثر من 70 في المائة من المؤشرات التي تم تحليلها أن المنطقة ستحتاج إلى تدخلات سياساتية، قد يتعين في بعض الحالات أن تكون تدخلات قوية، لتحقيق العتبة التي حُددت لكل غاية.

7 - وتُظهر البيانات التي فُحصت في هذه الوثيقة أن السياق الدولي وواقع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد فاقما صعوبة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالعالم كما كان قائماً في عام 2015، حينما اعتُمدت خطة عام 2030، يبدو اليوم عالماً مختلفاً تماماً. وفي ظل الوضع الدولي الحالي، أدى تباطؤ النمو الاقتصادي، وتزايد أوجه عدم المساواة، وضعف التدابير المتخذة لمواجهة الحالة البيئية الطارئة إلى عودة النزعات الحمائية والمواقف القومية المتطرفة إلى الظهور بقوة، وتقويض المؤسسات وقواعد تعددية الأطراف. وكما يتجلى بوضوح من النقاش البيئي الدائر، ثمة فجوة آخذة في الاتساع بين مطالب المجتمع وفعالية التدابير المؤسسية المتخذة لمعالجة الوضع، والدليل على ذلك النتائج المتواضعة التي أفضت إليها الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي الآونة الأخيرة، تكاد تكون كل أشكال التصدي للجائحة منحصرة في النطاق الوطني أو المحلي، حتى داخل كتل التكامل الاقتصادي والاجتماعي المتقدم، من قبيل الاتحاد الأوروبي. ففي غياب رؤية

(4) LC/PUB.2020/5. انظر [على الإنترنت]: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45338/4/S2000207_en.pdf

تتجاوز البُعد الوطني، تعذر اعتماد إجراءات متعددة الأطراف، كما تبين أن نطاق التضامن الدولي يظل محدوداً جداً.

- 8 - وفي مواجهة وضع عالمي تكتفه أجواء عدم اليقين ويسوده عزوف عن التعاون الدولي، يتبين من التقدم الضعيف وغير المتكافئ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 ومن طريقة التصدي للجائحة أن بلدان المنطقة لم تتوفق بعد في حشد استجابة قوية وسريعة بما يتناسب مع التطورات العالمية.
- 9 - ولمواجهة الحالة الراهنة، تقترح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفيذ المجموعة التالية من التدابير المترابطة على نحو وثيق:

- تقديم حوافز مالية دولية كبيرة ومنسقة على الصعيد الدولي لدعم الخدمات الصحية وحماية الموظفين ودخل السكان بشكل عام؛
- إبقاء سلاسل الإمداد الدولية مفتوحة، ولا سيما تلك الخاصة بالأدوية والمعدات الطبية والأغذية والطاقة؛
- تعزيز الآليات لضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية وسلاسل الدفع واستقرار النظام المالي؛
- تأجيل خدمة الديون الخارجية للبلدان المثقلة بالديون لزيادة الحيز المالي المتاح لها؛
- استحداث أدوات مالية جديدة لتقديم دعم مباشر للبلدان ذات الحيز المالي الضيق أو المنعدم.

10 - ومن الضروري أن تفضي جائحة كوفيد-19 إلى أشكال جديدة من العولمة والجغرافيا السياسية. وهذه فرصة للتذكير بمزايا تعددية الأطراف وتعزيز العمل على إحراز تقدم نحو وضع النموذج الجديد للتنمية المستدامة والشاملة الذي ترومه خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي لمنتهى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة أن يتيح، في اجتماعه الرابع، مناسبة مثمرة تمكن المنطقة من تسريع وتيرة جهودها الرامية إلى تحقيق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وتجعلها تتخلى نهائياً عن الاستراتيجيات التي أضعفت قدرة المنطقة على التصدي للأزمة الصحية والإنسانية الراهنة.

ثالثاً - جماعة الممارسين في بلدان أمريكا اللاتينية التي ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020

11 - من العناصر الرئيسية لمنتهى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة كونه يتيح حيزاً للتعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بين بلدان المنطقة ابتغاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

12 - وفي سياق أزمة كوفيد-19، وبعد تأجيل الاجتماع الرابع للمنتهى، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو 2020 اجتماعين إلكترونيين استثنائيين لجماعة الممارسين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تقدم استعراضات وطنية طوعية إلى

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2020⁽⁵⁾، وذلك لكفالة إمكانية إجراء ذلك التبادل فيما بين البلدان على الرغم من القيود التي تفرضها الجائحة.

13 - وحضر الاجتماع الأول، الذي عقد في 11 أيار/مايو 2020، نحو 120 ممثلاً، بما في ذلك السلطات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ خطة عام 2030 في الأرجنتين وإكوادور وبنما وبيرو وكوستاريكا وهندوراس، وسلطات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنسقون المقيمون في بنما وبيرو وكوستاريكا وهندوراس، وممثلو منظومة الأمم المتحدة في المنطقة. وفي الاجتماع الثاني، الذي خصص لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية والذي عقد في 12 أيار/مايو، شارك 50 ممثلاً في المناقشات، بما في ذلك سلطات من بربادوس وترينيداد وتوباغو وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسلطات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنسقان المقيمان في بربادوس وفي ترينيداد وتوباغو، وممثلو منظومة الأمم المتحدة في المنطقة.

14 - وفي هذين الاجتماعين، عرض الممثلون التقدم الذي أحرزته بلدانهم في إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية، وكذلك العقبات التي ووجهت في السياق الحالي الصعب. وأكدت البلدان من جديد التزامها بخطة عام 2030 في بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشارت إلى صعوبة السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في ظل الاحتياجات الملحة من الموارد البشرية والمالية اللازمة من أجل التصدي للجائحة وتقلص الحيز المالي المتاح لتلبية تلك الاحتياجات في الأجل القصير، دون التخلي عن الخطط المتوسطة والطويلة الأجل. ودعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي إلى النظر في وضعها الهش إزاء الصدمات الاقتصادية والمناخية وقدرتها المحدودة على التصدي للجائحة بموارد محدودة أصلاً. وطلبت أن تُستحدث آليات مبتكرة للتمويل والدعم للتخفيف من عبء خدمة الديون المستحقة عليها أو تأجيلها كي يتسنى لها التصدي للتحديات الراهنة وإعادة بناء اقتصاداتها في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

رابعاً - جلسة إحاطة إلكترونية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار التحضير للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

15 - عُقدت الجلسة في 15 أيار/مايو 2020 في نيويورك وحضرها الممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الثلاثة والثلاثين الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترأست الجلسة نائبة الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وفي الجلسة، قدم نائب الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، بصفته نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (19-22 أيار/مايو) والأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (6 إلى 17 تموز/يوليه 2020).

(5) تعقد أوساط الممارسين هذه اجتماعات تقنية إلكترونية شهرية لتعزيز الحوار بين بلدان المنطقة التي تقدم تقاريرها الوطنية الطوعية. وقد اعتُبرت الاجتماعات التي عُقدت في أيار/مايو اجتماعات "استثنائية" بالنظر إلى دعوة السلطات الوطنية إلى المشاركة فيها إلى جانب الأفرقة التقنية.

16 - ومن جهته عرض الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على البلدان البوابة الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة التي استحدثتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم من منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، على سبيل المساهمة في جهود البلدان الرامية إلى متابعة تنفيذ خطة عام 2030. وشددت المناقشات التي جرت في الجلسة على ضرورة مواصلة إيلاء الأهمية للتعاون وتعددية الأطراف واتخاذ المزيد من الإجراءات المعززة للتركيز على إعادة البناء في مرحلة ما بعد الأزمة. وعُرضت أيضا خلال الجلسة تدابير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقترحاتها، مثل الاجتماعات الإلكترونية لهيئاتها الفرعية ووثائق التحليل، علاوة على محتويات مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي استحدثته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم البلدان خلال هذه الجائحة.

خامسا - الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنتديات الحوار الإقليمية

17 - بغية مواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 في خضم جائحة كوفيد-19، من الضروري أن تواصل جميع منتديات الحوار المتعدد الأطراف التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل دعما للبلدان حتى لا يُترك أحد خلف الركب. وبناء على ذلك، تعقد الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعات إلكترونية مع ممثلي الحكومات على أعلى مستوى بشأن المسائل المتصلة بخطة العمل، والأعمال التي تضطلع بها الهيئات الفرعية، وأزمة كوفيد-19. وكان من بين المشاركين في هذه الاجتماعات ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، علاوة على المنسقين المقيمين، بوصفهم جهات فاعلة رئيسية في تنفيذ الإجراءات في الميدان.

18 - 24 آذار/مارس - 15 نيسان/أبريل - اجتماع سلطات الوكالات الإحصائية الوطنية. فمن خلال شبكة نقل المعارف التابعة للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، عُقدت ستة اجتماعات إلكترونية للمكاتب والمعاهد الإحصائية الوطنية، نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، لمساعدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقييم أثر الجائحة على العمليات الإحصائية. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا عن نتائج استبيان أرسل من قبل إلى المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية لتحديد آثار حالة الطوارئ الصحية على سير العمل في المؤسسات الإحصائية. وقد وردت ردود من عشرين بلدا وأفادت جميعها بأنها تجتاز حالة طوارئ صحية من نوع ما. وقد تسنى تيسير هذا العمل عن بُعد بفضل التزام المكاتب الإحصائية الوطنية والمكانة التي يتبوؤها المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

19 - 2 و 21 نيسان/أبريل - عُقد اجتماع إلكتروني تحت عنوان "دور وزارات التنمية الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي في مواجهة جائحة كوفيد-19"، وذلك في إطار المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمشاركة وزراء التنمية الاجتماعية ووكلاء وزارات التنمية الاجتماعية. وقد عقد الاجتماع في جلستين، حيث اجتمع ممثلو بلدان أمريكا اللاتينية في

2 نيسان/أبريل ثم ممثلو بلدان منطقة البحر الكاريبي في 21 نيسان/أبريل. وشارك في الجلستين، مجتمعين، 29 ممثلاً عن الدول الأعضاء و 10 ممثلين عن الأعضاء المنتسبين.

20 - وخلال الاجتماع، جرى تحليل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية والأولويات في مجال الحماية الاجتماعية؛ والصعوبات والتحديات التي صودفت في مواجهة الأزمة والدروس المستفادة منها، والاحتياجات في مجال التعاون. وتعكف جميع البلدان حالياً على تنفيذ تدابير للتخفيف من أثر الأزمة، تتمحور أساساً حول محاولة الحد من الخسائر في الأرواح البشرية، ومنع تفاقم الفقر والفقر المدقع، وتجنب حدوث انتكاسات في مجال حماية الحقوق. وتتوخى البلدان الحفاظ على دخل الأسر عن طريق توفير الموارد النقدية أو العينية (مثل المساعدة الغذائية). وقد شدد جميعها على تأثير الأزمة على الفقراء وعلى استخدام التحويلات المشروطة غير العادية للتخفيف من نقص الدخل المستقل في ظل حالة الشلل التي ألمت بالنشاط الاقتصادي، والتي تؤثر أساساً على العاملين لحسابهم الخاص.

21 - 8 نيسان/أبريل - جلسة إحاطة بشأن التحديات والاحتياجات التي تواجهها وزارات التنمية الاجتماعية في سياق جائحة كوفيد-19. وكان الغرض من الجلسة هو تبادل الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة وتحديد مجالات المساعدة التقنية المتبادلة والتعاون الدولي بشأن المسائل والجوانب العاجلة التي حددتها الحكومات فيما يتعلق بخدمات الرعاية المقدمة إلى السكان إبان الجائحة. وتمحورت أبرز الصعوبات والتحديات حول إدارة مصادر البيانات ونوعيتها، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد السكان المستهدفين بالتدابير والوصول إليهم. وشدد الممثلون على فائدة التدابير القائمة على التكنولوجيات الرقمية ونماذج الإدارة الابتكارية، علاوة على أهمية وجود رؤية متوسطة وطويلة الأجل أثناء التصدي لحالات الطوارئ. وأثنى الممثلون أيضاً على العمل المشترك بين الوكالات والعمل المضطلع به مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

22 - 8 نيسان/أبريل - جلسة إحاطة للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى التابعة لآليات النهوض بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التصدي للأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 من منظور جنساني. نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وشارك فيها ممثلون عن 29 من بلدان المنطقة. وخلال الجلسة، عُرضت الوثيقة المعنونة *دور جائحة كوفيد-19 في تفاقم أزمة خدمات الرعاية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*⁽⁶⁾، وخريطة للمبادرات التي اتخذتها حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمعالجة الأبعاد الجنسانية في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19.

23 - وتمثلت المواضيع الرئيسية للجلسة في إبراز التوزيع غير المتكافئ لمهام الرعاية في سياق التباعد الاجتماعي، وزيادة حالات العنف البدني والنفسي والاقتصادي ضد المرأة بسبب المكوث في المنازل. وُشدد على أهمية استراتيجية مونتيفيدو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في سياق إطار التنمية المستدامة لعام 2030 والتزام سانتياغو بوصفها أداتين إقليميتين لاتباع نهج شامل في التصدي للجائحة. وجرى تبادل المعلومات بشأن المبادرات الرئيسية في مجالات مثل منع العنف ضد المرأة، وتعزيز المسؤولية المشتركة عن الرعاية، وحماية وظائف المرأة ودخلها. ونتيجة لذلك، تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

(6) انظر [على الإنترنت]: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45352/4/S2000260_en.pdf

الكاربيي بإدراج المبادرات الحكومية بشأن المساواة بين الجنسين في مرصد كوفيد-19، وستواصل تعزيز فرص التبادل والتعاون الإقليمي لتعزيز تنسيق تدابير التصدي للأزمة على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين.

24 - 13 نيسان/أبريل - الاجتماع الإلكتروني لوزراء مالية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتبادل الخبرات بشأن التدابير المالية المتخذة لمواجهة الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وقد أشارت العروض المقدمة خلال الاجتماع إلى الأهداف المشتركة في استراتيجيات مكافحة الجائحة والتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين التدابير المنفذة ما يلي: زيادة ميزانيات نظم الصحة العامة من أجل زياد قدرتها على توفير خدمات الرعاية؛ وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية باستخدام التحويلات لتعويض خسائر الدخل التي تكبدها العاملون في القطاعين النظامي وغير النظامي؛ وإتاحة التسهيلات الائتمانية لتوفير السيولة للشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لحماية القدرة الإنتاجية للاقتصاد؛ واتخاذ تدابير للإعفاء الضريبي لتوفير السيولة على المدى القصير لدافعي الضرائب. واتفقت البلدان على أهمية عقد اجتماعات إلكترونية إضافية لمواصلة تبادل المعلومات وتعزيز الحوار الإقليمي بشأن المبادرات الرامية إلى معالجة المسائل المالية المشتركة.

25 - 28 نيسان/أبريل - عُقد اجتماع مع رؤساء الوزراء ورؤساء الدول ووزراء المالية ووكلاء وزارات المالية، ومع ممثلين حكوميين آخرين رفيعي المستوى من 15 بلدا وإقليما في منطقة البحر الكاريبي، ورؤساء المنظمات الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي وممثلين عن وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين في المنطقة دون الإقليمية، لمناقشة أثر جائحة كوفيد-19 على اقتصادات تلك الدول، المتضررة أصلا من جراء الأحداث المناخية والصدمات الاقتصادية، بما في ذلك ارتفاع مستويات المديونية والتعرض الشديد للكوارث الطبيعية. وشُدّد على أنه يجب على بلدان منطقة البحر الكاريبي أن تعمل على توسيع حيزها المالي وأنها تحتاج إلى معاملة مالية أكثر تفضيلا، على الرغم من مستويات دخل الفرد فيها، لمواجهة آثار الجائحة. وبما أن بلدان منطقة البحر الكاريبي تعتبر بلدانا متوسطة الدخل أو مرتفعة الدخل، فإنها تفتقر إلى إمكانية الحصول على السيولة بشروط تفضيلية. وبناء على ذلك، فإنها تحتاج على وجه الاستعجال إلى مقترحات لوضع سياسات تدعم الانتعاش الاقتصادي بنهج محوره الإنسان.

26 - 7 أيار/مايو - حضر جلسة الإحاطة التي قدمتها البلدان الأعضاء في مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهو هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سلطات من 15 بلدا من بلدان المنطقة. وشارك في الجلسة أيضا المدير العام المساعد للعلوم الطبيعية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وخلال الجلسة، قُدمت لمحة عامة عن النظام الحالي للعلم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتحديات الرئيسية التي يواجهها. وأشار المشاركون في المناقشات إلى ضرورة تعزيز التكامل الإقليمي، والقدرات في قطاع الصحة، والاقتصاد الرقمي. فقد كشفت الجائحة عن الحاجة إلى اتباع نهج يتجاوز المستوى الوطني لتعزيز التكامل الإقليمي على أساس نظم العلم والتكنولوجيا المترابطة عبر البلدان ونظمها الإنتاجية. وقد فرضت الجائحة على البلدان ضرورة اعتماد طرق جديدة للعمل والتعلم والتأزر فيما بينها. وتناولت المناقشات أيضا التحديات التكنولوجية والاجتماعية التي ينطوي عليها توفير خيار العمل عن بُعد لأكثر عدد من الناس، وتوسيع نطاق التعلم عن بُعد للأطفال والمراهقين لتمكينهم من مواصلة دراستهم.

سادسا - أدوات وإجراءات أخرى لدعم البلدان في سياق كوفيد-19

27 - سيحتاج إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عالم ما بعد كوفيد-19 إلى مزيد من التعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، أتاحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للبلدان أدوات ووثائق لتيسير رصد تنفيذ السياسات العامة المعتمدة في بلدان المنطقة الثلاثة والثلاثين مع تقديم تحليلات اقتصادية واجتماعية تستعين بها لكيلا يُترك أحد خلف الركب.

مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأثر الاقتصادي والاجتماعي⁽⁷⁾

28 - في 3 نيسان/أبريل، استحدثت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والهدف المتوخى من المرصد هو إتاحة مصدر للمعلومات والتحليلات عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة ورصد تطور الأزمة والتدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تتخذها حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الثلاثة والثلاثين. وهو بمثابة منصة للاتصالات الإقليمية تعمم من خلالها تحليلات للآثار الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن نظم الصحة، وهيكل سوق العمل، والعمالة، والتعليم، والصناعة، والتجارة، وسياسة الاقتصاد الكلي.

بوابة كوفيد-19 الجغرافية: نشر ورصد الإجراءات الرامية إلى التصدي للجائحة

29 - استحدثت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوابة جغرافية، كجزء من مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها بلدان المنطقة للتصدي للجائحة. وهذه المعلومات مصنفة حسب نوع التدبير المتخذ في المجالات التالية: القيود المفروضة على التنقل، والصحة، والاقتصاد، والعمل، والحماية الاجتماعية، والتعليم، وستُدرج عما قريب في البوابة التدابير المتصلة بالمسائل الجنسانية. وتيسر هذه الأداة نشر وتبادل الخبرات داخل المنطقة لتمكين البلدان من تعزيز إدارتها للجائحة.

شبكة نقل المعارف الخاصة بالمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽⁸⁾

30 - شبكة نقل المعارف هي بمثابة منتدى لتعزيز المعارف والتعاون في ميدان الإحصاءات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي تدعم تبادل الأفكار والتوصيات بين المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما بشأن استمرارية العمليات الإحصائية الرئيسية إبان الجائحة. وللشبكة صفحة شبكية مخصصة لنشر منشورات وإعلانات المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن التوصيات وخطط الطوارئ المعتمدة.

(7) انظر [على الإنترنت]: <https://www.cepal.org/en/topics/covid-19>.

(8) انظر [على الإنترنت]: <https://rtc-cea.cepal.org/es>.

التقارير الخاصة عن كوفيد-19

31 - تقدم هذه التقارير معلومات وتحليلات لمقرري السياسات وعامة الناس بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وتتيح عناصر لصوغ السياسات القائمة على الأدلة في إطار التصدي للأزمة. وتُنشر التقارير الخاصة بصورة دورية وتتناول آثار الجائحة على مجالات بعينها. وبحلول 20 أيار/مايو 2020، كان قد نُشر منها ثلاثة تقارير، وهي متاحة في مرصد كوفيد-19 على النحو التالي:

(أ) التقرير الخاص رقم 1: "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مواجهة جائحة كوفيد-19: الآثار الاقتصادية والاجتماعية"؛

(ب) التقرير الخاص رقم 2: "تحديد أبعاد الآثار المترتبة على كوفيد-19 للتفكير في سبل إعادة الحياة إلى سابق عهدها"؛

(ج) التقرير الخاص رقم 3: "التحدي الاجتماعي في زمن كوفيد-19".